نواب طالبوا الحكومة بحماية البلاد وأهلها من التدخلات الإيرانية

عبداللهيان : أمن الكويت من أمننا ونثق بقيادتها الحكيمة

- على طهران والتنظيمات التابعة الكف عن التدخل في الشئون الداخلية واحترام حسن الجوار
- نفرق ونميز بين العلاقة التاريخية مع الشعب الايراني الصديق وافعال حكومتة
- بيان السفارة الايرانية مرفوض أطالب الشعب الكويتي بالالتفاف حول القيادة السياسية
- أناشد المبارك ضروره العمل على اقرار الاتفاقية الأمنية لدول مجلس التعاون الخليجي
- الجلال : السفارة الايرانية تعلم جيدا ان القضاء الكويتي يتمع بالحياد والنزاهة
- بيان السفارة الايرانية الاستفزازي تجاوز أبسط القواعد والأعراف الدبلوماسية
- نطالب بتصنيف حزب الله منظمة ارهابية وتخفيض التمثيل الدبلوماسي مع طهران

■ الاتهامات المطروحة في الكويت ضد بلادي «لا أساس لها بتاتا»

■ المعارضون للعلاقات الطيبة بين البلدين يقفون وراء مثل هذه الإجراءات

■ الخرينج : الكويت عصية وليست لقمة سائغة .. والتاريخ يشهد بذلك

■ الإجراءات المتخذة بشأن حماية الامن الوطني من الجواسيس والعملاء غير كافية

حسين عبداللهيان

مبارك الخرينج

طلال الجلال

ثامر الصانع

وصف مساعد وزير الخارجية الايراني للشؤون العربية والأفريقية حسين امير عبداللهيان الاتهامات المطروحة في الكويت ضد بلاده بانها " لا اساس لها بتاتا " . وقال عبد اللهيان انه لو كانت هناك مشكلة في الكويت فان ذلك لا صلة لإيران به بحسب وكالة الانباء الايرانية (إرنا).

ورفض مساعد وزير الخارجية مثل هذه الاتهامات وقال إن المعارضين للعلاقات الطيبة بين البلدين يقفون وراء مثل هذه الاجراءات غير البناءة وان ذلك يتم في الوقت الذى لا تفكر فيه طهران سوى بامن المنطقة والدولة الشقيقة والجارة الكويت على حد قوله.

وأوضح عبداللهيان: " نتوقع من قيادة الكويت الحكيمة ان تحول دون اثارة مثل هذه الأجواء نحن نرى ان امن الكويت من امننا ". وكانت النيابة العامة الكويتية قد وجهت مطلع الشهر الجاري اتهاما ت لـ 26 شخصا يحمل جميعهم الجنسية الكويتية ماعدا شخص واحد ايراني الجنسية بارتكاب افعال من شانها المساس بوحدة وسلامة اراضي دولة الكويت والسعي والتخابر مع إيران وحزب الله اللبناني للقيام باعمال عدائية ضد دولة الكويت من خلال جلب وتجميع وحيازة وإحراز مفرقعات ومدافع رشاشة واسلحة نارية وذخائر واجهزة تنصت بغير ترخيص وبقصد ارتكاب الجرائم بواسطتها.

ومن جانبة ناشد نائب رئيس مجلس الامة مبارك بنيه الخرينج الحكومه بالعمل على حماية الكويت واهلها من التدخلات الخارجيه وخاصه التدخلات الايرانيه في الكويت والاقليم العربي الذي بات يعاني من هذه التدخلات والتي اسهمت بكثير من الحروب والقتل في البلدان العربيه مثل العراق واليمن وسوريا مناشدا الحكومه باجهزتها المختلفه باتخاذ الاجراءات اللازمه والخطوات الضروريه لحماية امن الكويت وحفظ استقرارها.

واعتبر الخرينج ان اكتشاف خلية العبدلي الارهابيه والخليه التجسسيه وغيرها من الاعمال العدوانيه من ايران واتباعها من تنظيمات ارهابيه لدليل كبير على مايخطط للكويت واهلها من اعمال تخريبيه وعدوانيه معتبرا بيان النيابه العامه بشان خلية العبدلي خطير للغايه بشان خيانة البعض ممن سولت له نفسه واتبع الشيطان لتخريب وطنهم واستقرار بلادهم والتعامل مع ايران وحزب الله مما يعد خيانه عظمي للكويت.

واكد الخرينج ان الاجراءات المتخذه بشان حماية الامن الوطني من الجواسيس والعملاء غير كافيه تحتاج الى تكثيف الجهود من اجل تنظيف البلاد من العملاء والجواسيس من اي طرف كان ونحن في هذا الشان نثق كل الثقه بجهود نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخليه ووكيل الداخليه والقيادات الامنيه في الوزاره في مكافحة التجسس في البلاد ولكن نطمح منهم الى المزيد من اجل تهدئة نفوس الكويتيين وطمانتهم على بلدهم الغالية.

وفي الوقت نفسه طالب الخرينج ايران والتنظيمات التابعه لها باحترام سيادة الكويت والكف عن التدخل في الشئون الداخليه لها واحترام حسن الجوار والعمل على زرع الثقه بين البلدين والشعبين وعدم العبث بامن الكويت من خلال عملاءها وما اكدته النيابه العامه لهو اوضح دليل على تدخلهم الآثم بامن الكويت من خلال عملاءها الذين خانوا الوطن والشعب.

واكد الخرينج على ان الكويت عصيه وليس لقمة سائغه لمن اراد الشر بها فالتاريخ يشهد بذلك ؟ مطالبا ايران بدلا من هذه الاعمال التخريبيه العمل على التعاون من اجل ازدهار البلدين لما فيه خير الشعبين مطالبا الحكومه بتقليص العلاقات الدبلوماسيه الى ادنى حد ممكن وبذلك توجه رسالة احتجاج واضحة المعالم لايران واتباعها اننا لن نقف مكتوفي الايدي جراء استفزازاتهم وعبثهم بامن واستقرار البلاد

ونحن نفرق ونميز بين العلاقه التاريخيه مع الشعب الايراني الصديق وافعال الحكومه الايرانيه وتصرفاتها تجاه الدول الخليجيه و العربيه واخرها ماقامت به من دعم وتحريض على تقويض امن الكويت.

وتساءل الخرينج : الى متى هذه التصرفات غير المسئوله من السلطات الايرانيه والتي لاتخدم حسن الجوار والتعاون بين الدول وكذلك مخالفتها للاعراف والمواثيق الدوليه غير متناسين احتلال ايران للجزر الاماراتيه وتهديد امن واستقرار البحرين والتدخل بشكل سافر في الشئون الداخليه للبحرين وتدخلها في اليمن بدعم الحوثيين والرئيس المخلوع صالح ناهيك عن تدخلها في العراق وفي لبنان وسوريا مما يشكل لدينا الشك والريبه من نوايا السلطات الايرانيه في التعامل مع القضايا العربيه والاسلاميه وهذا مايؤكد على ان ايران لازالت تؤمن بمبدأ تصدير الثوره وهذا ماأكده احد قاده ايران بان الامبراطوريه الفارسيه قادمه وعاصمتها بغداد.

وفي الوقت نفسه رفض الخرينج بيان السفاره الايرانيه في الكويت معتبرا اياه تدخلا سافرا في الشئون الداخليه للكويت وخاصه حول قضيه منظوره امام القضاء الكويتي النزيه والذي يثق به الشعب الكويتي وما بيان سعادة النائب العام المستشار ضرار العسعوسي الا بيان توضيحي للشعب الكويتي الى ماتوصلت اليه النيابه العامه من تحقيقات حول خلية العبدلي الارهابيه مؤكدا على ان مخاطبة السفاره للسلطات لها طريق محدد وفقا للاعراف والمواثيق الدوليه المنظمه لذلك.

كما ناشد الخرينج سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك بضروره العمل على اقرار الاتفاقيه الامنيه لدول مجلس التعاون الخليجي مطالبا باقرارها في اول جلسه قادمه لمجلس الامة في دور الانعقاد القادم او من خلال دور انعقاد طارئ او من خلال مرسوم ضروره.

واكد الخرينج ان الاحداث الجسام التي تمر بها الساحه المحليه و المنطقه الخليجيه والعربيه تنذر بالاخطار المحدقه بها مؤكدا ان الاحداث التي مرت بها الكويت بدأ بالخليه التجسسيه والتي ادانها القضاء وتفجير مسجد الامام الصادق والذي راح ضحيته مواطنين ابرياء واخيرا خلية العبدلي الارهابيه التي ضربت الشر للبلاد والعباد وما هذه الاحداث الارهابيه الا مؤشرات واضحة للعالم بما يخطط للكويت والمنطقه من قبل الاطراف الخارجيه.

واعتبر الخرينج ان اقرار الاتفاقيه الامنيه الخليجيه اصبحت ضروره ملحه لحماية الامن الوطني ومن بعده الامن الخليجي والعربي التي بات مهددا من قبل اطراف يهمها زعزعة الامن والاستقرار للمنطقه معتبرا ان الامن هو الاولويه القصوي للشعب الكويتي والخليجي فلا تنميه بدون امن ولا تطور بدون امن ولا ازدهار بدون امن ولا ديمقراطيه ولا برلمان ولا حريه نافعه وذات اهميه بدون امن، فالعامل المشترك مع ادوات التطور لكل شعب فهو الامن ومادونه يعوض.

وطالب الخرينج الشعب الكويتي بكل مكوناته بالالتفاف حول القياده السياسيه الحكيمه للبلاد الممثله بحضرة صاحب السمو الشيخ صباح الاحمد امير البلاد حفظه الله ورعاه وسمو ولي عهده الامين الشيخ نواف الاحمد حفظه الله وحكومتنا الرشيده برئاسة سمو الشيخ جابر المبارك رئيس مجلس الوزراء وتعزيز وحدتنا الوطنيه التي هي سلاحنا القوي لحماية بلدنا من الاخطار الخارجيه المحيطه بنا ونحمي لحمتنا الداخليه من المندسين في الداخل.

وختم الخرينج تصريحه بمطالبة الدول الخليجيه والعربيه بالعمل بيد واحده وقلبا واحدا وفكرا واحدا من اجل مواجهة والعمل على كبح جماح هذه النزعات الايرانيه المتطرفه ووضع الامور بنصابها الصحيح قبل فوات الاوان.

ومن ناحيتة ابدى النائب طلال الجلال رفضه واستنكاره الشديد لبيان السفارة الايرانية في الكويت الذي تجاوز الاعراف الدبلوماسية ويعتبر تدخلا واضحا في شؤون الكويت الداخلية.

وقال الجلال في تصريح له انا كان من حق ايران ان توضح موقفها من خلية العبدلي الارهابية المتهمة بالتخابر مع ايران وحزب الله فليس من حقها ابدا ولا مسموحا لها ان تنتقد اتهامات النيابة العامة وتصفها بالواهية كما ان توضيح موقفها يجب ان يكون من خلال القنوات الرسمية المتعارف عليها.

وشدد الجلال على ان السفارة الايرانية بالكويت تعلم جيدا ان القضاء الكويتي يتمع بالحياد والنزاهة وان الاتهامات التي وردت في بيان النيابة العامة جاءت ضمن اعترافات المتهمين ال ٢٦ المتورطين بالخلية، فعليها ان تلتزم بالاعراف الدبلوماسية وان لا تتعدى حدودها.

وشدد الجلال على ان بيان السفارة الايرانية الاستفزازي تجاوز ابسط القواعد والأعراف الدبلوماسية فاذا كان لديها موقف معين او تريد معلومات كما نص بيانها بشان الايراني المتورط في الخلية فانه لزاما عليها طلب ذلك من خلال القنوات الرسمية وليس عن طريق وسائل الاعلام.

واشار الجلال الى انه في الوقت الذي تعامل فيه مجلس الوزراء الكويتي مع قضية خلية العبدلي بروح من المسئولية العالية حيث لم يصدر احكاما مسبقة لاحكام القضاء الكويتي العادل نجد ايران وهي المتهمة وفق لاعترافات المتهمين المثبتة في تحقيقات النيابة تخالف كل الاعراف.

وايد الجلال المطالبة بتصنيف حزب الله منظمة ارهابية بعد تورطه في خلية العبدلي وتخفيض التمثيل الدبلوماسي مع طهران بعد بيان سفارتها الغير دبلوماسي والذي تجاوز كما ذكرت كل الاعراف والقنوات المتعارف عليها.

وشدد المحامي ثامر الصانع على اهمية تعزيز الاجراءات الامنية في البلاد لحمايتها من المتربصين بها مشيدا بجهود المنظومة القضائية في الكويت التي تتمتع بالاستقلالية والعدالة والشفافية.

واوضح ان بيان النيابة العامة فضح اطراف المؤامرة والقوى الخفية التي تسعى الى زعزعة الامن في الكويت الأمن مؤكدا ان اسود الداخلية والدفاع عيون ساهرة على امن الكويت.

واكد على ان امن الكويت والخليج خط احمر واي محاولة للنيل من إستقرارها مالة الى مزبلة التاريخ ونحن لهم بالمرصاد وقال الصانع ان الكويت بدها ممدودة بالخير إلى كافة انحاء المعمورة لافتا الى ان حصول حضرة صاحب السمو امير البلاد علي لقب امير الإنسانية جاء تعبيرا عن تقدير لعالم لما تبذله الكويت من جهود في مجال الدعم الانساني كافة شعوب العالم وفي نهاية تصريحه طالب المحامي ثامر الصانع بفضح وتعرية كل من يدعم او يتعاطف مع تلك الشرذمة الارهابية امام الشعب الكويتي.

مطالباً بـ «نفضة» للصحة

جوهر: مواجهة الأخطاء الطبية تتطلب إستراتيجية متكاملة

علي جوهر

شدد الناشط النقابي بالجمعية الطبية الكويتية اختصاصي المختبرات التشخيصية الدكتور علي جوهر على الحاجة إلى استراتيجية متكاملة لمواجهة الأخطاء الطبية.

وقال جوهر في تصريح صحفي ان قضية الأخطاء الطبية ليست وليدة اليوم وإنما هي نتاج 28 عام من الإهمال الإداري والتقاعس الفني في وزارة الصحة وبالتالي فان المسئولية مشتركة بين مختلف العهود والإدارات الصحية المتعاقبة.

وأكد جوهر أن وزير الصحة الدكتور علي العبيدي مُطالب شعبيا الآن أكثر من أي وقت مضى بوضع حد للمتقاعسين في وزارته في أي قضية صحيّة ومنها الأخطاء الطبية مطالباً إياه باستئصال جراحي عاجل للمتهاونين بارواح البشر.

وقال جوهر إن منظومة "الأخطاء الطبية" ليست بسيطة وإنما معقدة وتحتاج في علاجها إلى إستراتيجية متكاملة فنية وإدارية وقانونية لضمان حقي المريض والطبيب متوها إلى ضرورة تفعيل قرار مجلس الوزراء رقم 50 الصادر في 1989 بشأن التأمين ضد الأخطاء الطبية كحل مرحلي إلى حين وضع الاستراتيجية المتكاملة التي تعالج القصور، وتتعامل مع كافة أسباب ومظاهر وتداعيات الظاهرة لرصد وحصد الأخطاء الطبية بغية الحد من حدوثها وتقليصها والإبلاغ عنها بآلية سرية حسب القانون وضمان سرية معلومات المريض لعدم تسريبها مجتمعيا،كما حدث بهذه الحادثة لأن هناك أطراف سيئست القضية لإحراج الحكومة.

وأكد جوهر أنه سلّط الأضواء على هذه القضية على مدار الأعوام العشرة الأخيرة محذرا ومنبها وواضعا كل طرف أمام مسئولياته وداعيا إلى تفادي اللحظة الراهنة التي نعيشها حالياً، من خلال وسائل الإعلام المختلفة المقروءة والمسموعة لكنه لم يجد أذناً صاغية أو تفاعلا مسئولا من الوزراء والمسئولين السابقين.

واتهم جوهر بعض من يتعاملون مع الملف حاليا بانهم مسئولون بشكل مباشر أو غير مباشر عن تفاقمه ملمحا إلى أنهم هم من أوصلوا قضية الأخطاء الطبية من خلال تقاعسهم إلى هذه الدرجة واستغرب استلام وكيل وزارة الصحة الحالي الملف إعلامياً بعد أن تقاذفه هو ومن سبقه من وكلاء مساعدين على مدار أعوام طويلة متسائلا ماذا أنجز فيه إبان توليه منصب وكيل مساعد للشؤون الفنية؟متهما الهيئة الإدارية السابقة للجمعية الطبية الكويتية بالمتاجرة بالقضية وتحويلها إلى (بزنس)بدليل العقد الذي ارسله نائب الرئيس السابق بصفته للوكيل الحالي، واليوم وبعد الحادثة الأليمة يمارس الوكيل الفلسفة الفكرية من خلال مستشاره (رئيس لجنة الأخطاء الطبيّة العليا الأسبق) في الحديث عن الخطأ الطبي والبهرجة الإعلاميّة ببعض وسائل الإعلام محاولا التملص من مسؤوليته الحقيقية وترك المسؤولية الجسيمة للمحاسبة السياسية فقط.

وواصل جوهر توزيع المسئوليات متسائلا عما أنجزه الوكيل المساعد للشؤون الفنيّة الحالي، بصفته المسؤول عن الملف، على مدار أكثر من عام وهل عقد إجتماعا واحدا في هذا الإطار،وحتى الآن لم يحرك المياه الراكدة ويجب محاسبته.

وقال أن عميد كلية الطب بصفته مسئول مع طبيبين آخرين أحدهما مستشار بمكتب الوكيل الحالي عن اللجنة العليا للأخطاء الطبيّة التي لم تنجز شيئا يذكر كما أن للمستشار القانوني لوزارة الصحة تقاعس وأهمل الملف على حساب أرواح البشر على مدي أعوام.

ووجه جوهر سهام النقد كذلك إلى نواب سابقين وكتاب مستغربا مطالبة رئيس سابق لمجلس الأمّة بإستقالة وزير الصحة. ومتسائلا عن مصداقيته قال: أذكّره بحادثة وفاة الصومالي في مركز مكي الجمعة ووفاة شاب صومالي آخر بالفشل الكلوي (في العام 2003)، وكان نائبا آنذاك ووصلت إليه كل الوثائق المتعلقة بالحادثين وكان هناك إستجوابا لوزير الصحة المسئول، ولكنه التزم "صمت القبور" والآن يحاول مهاجمة وزير من الحكومة التي أيدها بالأمس وقاطعها اليوم مصارخا ومطالبا وزير الصحة قبل أيام بأحد الدواوين بالإستقالة لإحراج الحكومة وهذا موقف متناقض جملة وتفصيلا ولا يجوز المتاجرة السياسية بارواح البشر لكائن من كان.

وختم جوهر تصريحه بالتحية إلى رجل المواقف الرزينة فلاح بن جامع الذي قطع دابر الفتنة بحكمة عندما أراد البعض إستخدام قضية المتوفي لأغراض سياسيّة .

أكد على ضرورة ترجمة الخطط التي رسمت على أرض الواقع

رئيس بعثة الحج : انتهينا من الترتيبات اللازمة لخدمة ضيوف الرحمن

خليف الأذينة

أعلن رئيس بعثة الحج الكويتية وكيل وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية المساعد للتنسيق والدعم الفني والعلاقات الخارجية والحج خليف الأذينة انتهاء الوزارة من كل التجهيزات والترتيبات اللازمة لشعائر الحج وخدمة ضيوف الرحمن.

وقال الأذينة في تصريح صحافي أمس عقب اجتماع مع رؤساء فرق وزارة الأوقاف في بعثة الحج ان ذلك الإجتماع يعد تتويجا للجهود التي بذلت خلال الفترة الماضية مشيدا بحرص فرق الوزارة على اتمام العمل بافضل صورة لخدمة ضيوف الرحمن على اكمل وجه.

ودعا أعضاء الفرق الى ترجمة الخطط التي رسمت لأالية العمل وطبيعة الأدوار لعملهم الملموس على أرض الواقع حتى نرى ثمرة الإنجازات والجهود مبينا ان فرق تنظيم وتيسير رحلات الحج لديها خبرة كافية لتجاوز اي تقصير قد يعترض طريق العمل لأنهم مارسوا العمل سنوات طويلة جعلت بعثة الحج الكويتية تتبوا المراكز الأولى من حيث التنظيم والترتيب والتنسيق.

وذكر ان اول الفرق ستتوجه بعد غد الى الاراضي المقدسة وفق جدول زمني تم اعداده بالتنسيق مع الجهات المختصة الأخرى مضيفا ان المرحلة المقبلة هي مرحلة عمل وان العاملين في فرق الوزارة خير من يقودها.

ودعا الأذينة جميع أعضاء البعثة الى الالتزام بالتعليمات التي تقررها وزارة الصحة وذلك تفاديا لانتقال الأمراض والتزاما بتعليمات الأمن والسلامة الصحية.

وأكد ضرورة الحرص على تطبيق كل القوانين واللوائح الصادرة عن وزارة الحج في المملكة العربية السعودية حتى تسير الخطة التي وضعت من قبل القائمين على البعثة وفق ما هو مرسوم لها وتتجاوز كل العقبات التي قد تعترض طريقها.

دعت الراغبين في الترشح إلى ضرورة احضار عدد (2) صورة شخصية

العبدالجادر: اللجنة الأدارية تبدأ باستقبال مندوبي القوائم وحجز المقرات الانتخابية اليوم

قالت رئيسة اللجنة الإدارية بانتخابات الجمعيات الطلابية نسيبة العبدالجادر أن اللجنة انتهت من كافة التجهيزات الخاصة في استقبال مندوبي القوائم الطلابية لحجز المقار الانتخابية وحجز موعد إقامة المهرجانات الخطابية للقوائم المشاركة في الانتخابات.

وأضافت العبدالجادر أن اللجنة تبدأ اليوم في استقبال الطلبة في مبنى عمادة شئون الطلبة بموقع الجامعة بالشويخ وذلك خلال الفترة الصباحية من الساعة 8 صباحا وحتى 2 ظهرا، موضحة أن جميع أعضاء اللجنة على قدر كبير من المسؤولية والخبرة في انجاز المهام المنوطة باللجنة.

ودعت العبدالجادر الراغبين في الترشح إلى ضرورة احضار عدد (2) صورة شخصية وصورة عن الهوية الجامعة والجدول الدراسي لجميع المرشحين موضحة أنه من شروط الترشيح والذي ينص عليها تعميم الانتخابات الطلابية هي أن يكون الطالب قد اجتاز 24 وحدة دراسية على الأقل أما بالنسبة لطلبة الكليات بنظام السنوات فيشترط أن يكون الطالب قد اجتاز السنة الدراسية الأولى على الأقل